



## ورشة عمل حول الخيارات الدستورية السورية في ظل قرار مجلس الأمن 2254 بيروت (29-26 كانون الثاني/يناير 2016)

أقيمت في بيروت ورشة عمل جمعت 29 شخصاً من الأكاديميين والمحامين والناشطين السوريين من داخل البلاد وخارجها ومن مختلف جهات النظر السياسية. تم تنظيم هذه الورشة من قبل مركز "كارتر" بالشراكة مع التحالف المدني السوري "تماس"، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، و Noref و Swisspeace.

كانت هذه هي الورشة الثانية عشرة منذ حزيران/يونيو 2013 في سياق عمل مركز كارتر على خيارات الانتقال السياسي في سوريا. على عكس ما سبق من اجتماعات، كانت هذه الورشة مقتصرة على الأعضاء المشاركين السوريين ولم تتضمن خبراء دوليين أو ممثلين دبلوماسيين.

إن قرار مجلس الأمن رقم 2254، ووثيقة بيان جنيف (حزيران/يونيو 2012) ووثيقة فيينا (تشرين الثاني/نوفمبر 2015) تدعو جميعها إلى "هيئة حكم انتقالية شاملة بصلاحيات تنفيذية كاملة"، وهو ما تفسره المعارضة السورية وداعميها بأن على الرئيس السوري التنحي عن السلطة منذ بداية الانتقال السياسي أو في المرحلة الباكرة منه. النظام وداعموه بالمقابل يفسرون هذه الفقرة بأنها تعني في أقصى الأحوال ترتيباً لتشارك السلطة ضمن المرحلة الانتقالية.

إن قرار مجلس الأمن 2254 يدعو أيضاً إلى تطوير دستور جديد خلال مدة أقصاها 18 شهراً وإجراء انتخابات بإشراف داخلي في إطار سلطة الدستور الجديد. لكن القرار 2254 لا يتطرق إلى الترتيبات الدستورية المطلوبة ضمن فترة الأشهر الـ 18 للمرحلة الانتقالية التي تنتهي بتطوير الدستور الدائم الجديد وإقراره "خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر".

تناولت ورشة بيروت هذه الثغرة في قرار مجلس الأمن والوثيقتين السابقتين: ما المقصود بعبارة "هيئة حكم انتقالية شاملة بصلاحيات تنفيذية كاملة"، وما هي التغييرات الدستورية والتشريعية الضرورية لضمان قدرة هذه المرحلة الانتقالية على تنفيذ ولاية مجلس الأمن؟ وما هي الآليات والترتيبات الأنسب لكتابة الدستور في مثل هذه المرحلة المضطربة.

لقد اتفق الأعضاء المشاركون على أن الحفاظ على النظام الدستوري الحالي دون تغيير والقبول بـ "هيئة حكم انتقالية شاملة بصلاحيات تنفيذية كاملة" بمفردها دون محاسبة ومراقبة، سيؤديان غالباً إلى إساءة استخدام السلطة الانتقالية وفشل الانتقال السياسي. توافقت المجموعة على أنه لا بد - على الأقل - من تعديل 23 مادة دستورية تمنح الرئيس صلاحيات لا تخضع للمراجعة أو المحاسبة، وإلغاء أكثر من 20 مرسوماً طارئاً بالإضافة إلى إلغاء المحاكم الأمنية الطارئة. ويفضل - إضافة إلى ذلك - إعلان حزمة من المبادئ فوق-الدستورية التي لا بد من تبنيها لضمان انتقال سوريا إلى مسار جديد، ويجب أن تكون هذه المبادئ ملزمة أيضاً لأولئك الذين يتولون مهمة تطوير دستور البلاد طويل الأمد.

تم نقاش خيارين آخرين، فطرح بعض الأعضاء المشاركين اللجوء إلى الدستور السوري لعام 1950 كدستور مؤقت لمرحلة الأشهر الـ 18 الانتقالية بدلاً من تعديل مواد الدستور الحالي، فيما طرح بعض الأعضاء صياغة دستور جديد تماماً للمرحلة الانتقالية المؤقتة. وتم استبعاد هذين الخيارين لعدم واقعيتهما.

توافق الأعضاء المشاركون في ورشة العمل أن إعلان المبادئ الدستورية يجب أن يتضمن - من حيث المبدأ - نقاط التركيز التالية (وركزت ورشة العمل على المشاكل المسطر تحتها بخطين):

1. سيادة المبادئ الدستورية على الدستور والتشريع الحاليين في حال التناقض بينهما، وبشكل ملزم لجميع هيئات الدولة. ولا بد من إعادة إعلان التزام سوريا بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان واعتبارات النوع الاجتماعي (الجنس).
2. تحديد طبيعة الدولة - السيادة ووحدة الأراضي ودرجة اللامركزية.
3. هدف المرحلة الانتقالية: إنهاء العنف، تضييد جراح الحرب (فيما يتعلق بالمفقودين)، إعادة النازحين، إطلاق المعتقلين السياسيين، صياغة دستور جديد بالتوافق مع هذه المبادئ، تنظيم انتخابات حرة نزيهة في ظل الدستور الجديد.
4. الحقوق الأساسية والحريات العامة والخاصة، بما في ذلك حرية التجمع والاجتماع والفكر والضمير، وثقافة حقوق الإنسان.
5. الحقوق المتساوية (بما في ذلك المساواة الجنسانية)- مبدأ المواطنة (يجب احترام وحماية تنوع المواطنين في سوريا).
6. دور الدين، وفصل الدين والدولة.
7. الحفاظ على مؤسسات الدولة مع ما يلزم من إصلاح وإعادة هيكلة للمؤسسات الأمنية. يجب أن يظل الموظفين الحكوميين قادرين على متابعة أعمالهم في مكاتبهم بحيث تخدم جميع هذه الأعمال مصلحة الدولة لا مصلحة حزب سياسي أو مجموعة جزئية أخرى.
8. فصل السلطات، وآليات المحاسبة والمراقبة.
9. الحكومة المسؤولة - حرية المعلومات وإتاحة المعلومات والشفافية.
10. استقلال السلطة القضائية.
11. تنظيم انتخابات حرة نزيهة شفافة من قبل هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات.
12. السياسات الاقتصادية، توزيع الثروات الوطنية على المحافظات والمقاطعات الإدارية.

دعت المجموعة مركز كارتر إلى صياغة هذه المحاور العامة بشكل عاجل في شكل مبادئ فوق-دستورية شاملة ضمن تقرير جديد، مع تضمين كل محور قائمة بالأحكام الدستورية والتشريعية الإشكالية التي تعيق هذه المبادئ. سيتم إنجاز هذا التقرير تشاركياً بتعاون مركز كارتر مع الشركاء المنظمين والأعضاء المشاركين، بالاستفادة من أدوات التواصل الاجتماعية المغلقة لاستكمال التعاون عن بعد، واللقاء المتكرر لإجراء استشارات فردية أو جماعية خلال الأشهر اللاحقة، مع أخذ أهمية واستعجال هذا الموضوع بعين الاعتبار.

###